# مذكرة مقدمة إلى السيدات والسادة أعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني السوري

المهندس معتصم السيوفي من أبناء مدينة دمشق

المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

20 شباط 2025

## السيدات والسادة الكرام

أتوجه بداية بالشكر للجنتكم الموقرة على دعوتي إلى هذا الاجتماع آملا له ولجميع أعمال اللجنة كل التوفيق والنجاح.

نظراً لضيق الوقت وحجم العمل الهائل الملقى على عاتق اللجنة، أضع بين أيديكم بعض الآراء حول المواضيع المطروحة على جدول أعمال اللقاء، آملاً أن تجدون فيها ما هو مفيد للمهمة الجليلة التي أوكلت إليكم.

تواجه سوريا اليوم تحديات ثلاث أزمنة في آن واحد. لقد خلف النظام السابق تركة هائلة الثقل من المظالم والتدمير، ففضلاً عن الانهيار الاقتصادي وتردي أحوال مؤسسات الدولة، ما تزال مئات آلاف العائلات تنتظر معرفة مصير أبنائها المفقودين، وما تزال بيوت ومناطق ملايين المهجرين مهدمة غير قادرين على العودة إليها، ونحتاج إلى تطوير برنامج وطني للعدالة الانتقالية لمعالجة آثار انتهاكات الماضي وتحديد مستويات المحاسبة وآلياتها وتعويض الضحايا والمتضررين معنوياً ومادياً وتكريمهم، وللمصالحة إرساءً وحمايةً للسلم الأهلي، وهي كلها مسائل تحتاج لمعالجتها وفاقاً وطنياً يؤمن استقراراً طويل الأمد في سوريا. في الزمن الراهن تفرض أولويات التعافي المبكر وتحسين الأحوال المعيشية الملحة وحفظ الأمن وانتظام الحياة العامة وتدوير عجلات الدولة والحفاظ على وحدتها الترابية والانتقال من الحالة الفصائلية إلى الحالة المؤسسية -التي يفترض حيادها تجاه جميع السوريين وخضوعها للقانون ومسائلة المؤسسات الدستورية- نفسها كمهمات لا تقبل التأجيل طويلاً وضرورية لتأمين بيئة صحيحة وداعمة للانتقال السياسي. أما في زمن المستقبل فأمام السوريين مهمة صوغ عقدهم الاجتماعي الجديد، وتأمين الوفاق الوطني على دستور جديد دائم للبلاد ينص على الحريات الخاصة والعامة الواجب احترامها، وعلى شكل النظام السياسي الجديد، وعلى ضمانات توازن واستقلال السلطات، كما يجب التوافق على النظام الانتخابي الجديد، والنمط الاقتصادي القادر على النهوض بأعباء إعادة الاعمار والتنمية والتوزيع العادل للثروة، وعناصر البرنامج الوطني اللازم للعدالة الانتقالية.

- **في الحوار الوطني:**

شكل قرار رئاسة الجمهورية بتشكيل لجنة تحضيرية للحوار الوطني يحظى أعضاؤها بواسع الاحترام خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح على طريق إشراك السوريات والسوريين في التصدي لتحديات واقعهم الراهن وصياغة مستقبلهم، الأمر الذي يمكن ان يساعد في إحساس الشرائح المختلفة بالشراكة في المسار والدفاع عنه إن حسنت إدارة هذا الحوار. إنني أدرك ان الزمن الممنوح لهذه اللجنة في التحضير لهذا الحوار قصير بالقياس إلى حجم المهمات المطلوبة، وأدرك أن اللقاءات ستقتصر على أعداد محدودة من المشاركات والمشاركين، وأن إشراك شرائح أوسع في حوارات معمقة يحتاج زمناً أطول. لهذه الغاية فإنني أرى من المفيد أن يتحول الحوار الوطني إلى مسار تكون نقطة انطلاقه الايجابية هي مؤتمر الحوار الذين تعدون له. لهذه الغاية أقترح لتشكيل هيئة وطنية رسمية للحوار الوطني السوري تدار بشكل تشاركي من شخصيات سورية تتمتع بالتأهيل المعرفي اللازم والسمعة الحسنة، ومن منابت متنوعة فكرياً وسياسياً ومنطاقياً ودينياً وقومياً، ولها حضور اجتماعي، ويراعى فيها حضور وازن للنساء والشباب ، وأن ترصد لهذه الهيئة الإمكانيات المادية اللازمة لإدارة سلسلة من الحوارات في جميع المحافظات السورية وأماكن تواجد السوريين

في الخارج ضمن إطار زمني مدته سنة إلى ثمانية عشر شهراً. لكي ينجح هذا الحوار الوطني لا بد من توفر عوامل أساسية منها أن تتبنى السلطات الرسمية مخرجات سلسلة الحوارات الوطنية هذه، وأن يراعى التشميل والتضمين في عملها بأن تعقد الحوارات مع مختلف شرائح وفعاليات المجتمع السوري في كل المحافظات بما يشمل الشخصيات الثقافية والفكرية والاجتماعية والتجمعات المهنية كغرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية، والأجسام الأكاديمية، وتعبيرات المجتمع المدني المختلفة، والحرص على الحضور العادل والوازن للنساء والشباب فيها، وأن تتعاون في عملها مع وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والدراسات ومؤسسات استطلاع الرأي العام السورية، وأيضاً أن يكون لهذه الهيئة برنامج عمل واضح ومحدد المواضيع بما يشمل أسس العقد الاجتماعي الجديد، ولائحة الحقوق والحريات التي يجب ضمانها في سوريا، وشكل النظام السياسي المستقبلي المطلوب بما في ذلك قضية اللامركزية، والطريقة الأمثل واقعياً لصياغة وإقرار الدستور الدائم في البلاد، والعناصر الأساسية للبرنامج الوطني للعدالة الانتقالية، والنمط الاقتصادي الأفضل لسوريا المستقبل بما يضمن التنمية ومكافحة الفقر والتوزيع العادل للثروة، وطريقة تشكيل المؤتمر السوري العام. يمكن لهذه الهيئة بعد استكمال حواراتها أن تصل إلى مخرجات تضعها بين يدي السلطات الرسمية من أجل التبني فنضمن فعلاً أن المستقبل السوري كان نتيجة حوارات شارك فيها أوسع طيف من السوريات والسوريين على امتداد الوطن وخارجه.

**في البناء الدستوري:**

أعلنت رئاسة الجمهورية عن النية في تبني إعلان دستوري ينظم المرحلة الانتقالية والمبادئ الحاكمة للنظام العام، ويعرف المؤسسات الانتقالية، ويحدد العلاقة فيما بينها، وينص على لائحة الحقوق والحريات الخاصة والعامة التي يتمتع بها السوريات والسوريون والتي يحميها القانون. أعلنت رئاسة الجمهورية أيضا عن النية في تشكيل لجنة لصياغة الدستور الدائم للبلاد آخذة في عملها بنتائج مداولات الحوار الوطني السوري. إنني أثني على التوجه القائم على الحرص على إدارة الحكم في سوريا على أسس دستورية وقانونية سليمة، وهو ما يشكل ضمانة أساسية لا غنى عنها لضمان سلامة البلاد وأهلها في الزمن الراهن تمهيداً للمستقبل الذي يجب أن يحس جميع السوريات والسوريين بامتلاكه والشراكة في صياغته، وأنه يعبر عن تطلعاتهم ويحفظ حقوقهم. إضافة إلى ذلك يجب النظر إلى عملية البناء الدستوري على أنها رافعة للمجتمع والدولة نحو المستقبل، فلا نجعل من تحديات الواقع اليوم قيوداً تعيق تطور نظامنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي في عالم تتسارع فيه وتائر التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. إننا نحتاج دستوراً يساعدنا على معالجة إرث الماضي الثقيل، والاستجابة لتحديات الواقع الراهن، والولوج نحو المستقبل بقوة. لهذه الغاية فإنني أجد أن من الضروري أن يتضمن الإعلان الدستوري الناظم للمرحلة الانتقالية وكذلك الدستور الدائم للبلاد المبادئ التالية:

- المساواة التامة بين السوريات والسوريين في الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة المتساوية، والدولة ومؤسساتها محايدة تجاه جميع المواطنات والمواطنين .
- الإقرار بوجود تنوع ثقافي وديني وقومي في سوريا، وبأنه مصدر غنى لا تفرقة، وبأن أبناء المجموعات السورية المختلفة لهم كامل الحق بالتعبير عن ثقافاتهم وانتماءاتهم ضمن وحدة الوطني السوري .
- الإقرار بانتماء سوريا إلى محيطها الحضاري العربي والاسلامي، وحرصها على أن تكون جزءً فاعلاً من المنظومة الأممية تتبنى أرقى ما توصلت إليه البشرية من قيم الحرية والعدالة واحترام حقوق الانسان، وتكون دولة فاعلة في حفظ السلم في محيطها وفي العالم .
- الإسلام الحنيف له المكانة السامية في ضمير السوريات والسوريين ولطالما كان رافعة قيمية وأخلاقية وحضارية لمجتمعنا وكذلك سائر الأديان السماوية، ونستفيد من الإرث الدستوري السوري في تحديد موقع الدين الإسلامي وسائر الأديان السماوية في البناء الدستوري الجديد.

- تمتع المواطنات والمواطنين السوريين بالحقوق الخاصة والعامة وفق ما أقرته المواثيق الدولية لحقوق الانسان، بما في ذلك حق الاعتقاد والتفكير والتعبير والتجمع والتنظيم المدني والسياسي، وأن يحمي القانون هذه الحقوق لا أن يعطلها ويصادرها .
- ضمان فصل واستقلال السلطات، فلا تهيمن السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية وتتمتع هاتان السلطتان بالاستقلالية دون تدخل في عملهما، وتمارسان كامل صلاحياتهما.
- ضمان التداول السلمي للسلطة وأن الشعب هو مصدر السلطات.
- أن يكون تشكيل المحكمة الدستورية العليا بطريقة تضمن استقلالها عن باقي السلطات، وعن من عينها، وذلك بأن تكون ولاية أعضائها أطول من مدة ولاية من عينهم، وأن يتم التعيين من قبل السلطات الثلاث .
- الحياد السياسي للجيش وقوى الأمن وحظر تدخلهما في الحياة السياسية .
- سيادة القانون أساس الحكم في الدولة فجميع الأشخاص والمؤسسات والقطاعان العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولون أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتتخذ الدولة مايلزم من تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب العسف، والشفافية الإجرائية والقانونية .
- تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع السوريين والسوريات .
- تأتي المعاهدات الدولية التي التزمت بها الدولة السورية في منزلة أدنى من الدستور وأعلى من التشريعات الوطنية. وبالإضافة إلى الالتزامات التي يرتبها انضمام سورية إلى الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فإنه، وبموجب الدستور، تعتبر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان كافة جرائم لا تسقط بالتقادم، وتعمل كل مؤسسات الدولة المعنية بتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- يحظر الدستور التعذيب وغير ذلك من الممارسات المهينة ، ويعزز هذا الحظر بالقانون، وينص الدستور على ضمان تمتع المواطنين جميعا بكل قواعد المحاكمات العادلة والنزيهة، ويعزز ذلك بالقانون أيضاً.

### ❖ في العدالة الانتقالية:

لعل أبرز ما يختص به تاريخ سوريا الحديث هو الحجم الهائل من المظالم التي وقعت على الشعب السوري في كل المحافظات وبخاصة خلال سنوات الثورة. ارتكب النظام السابق جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية واسعة النطاق، ونشأ إلى جانب الصراع الأساسي مع النظام البائد نزاعات أخرى للأسف الشديد نتج عنها انتهاكات بحق مواطنات ومواطنين سوريين. كأي بلد يريد الخروج من حالة الحرب إلى حالة السلم والاستقرار وبناء الدولة، تحتاج سوريا إلى برنامج وطني شامل للعدالة الانتقالية ينصف الضحايا ويكرمهم، ويعالج إرث الانتهاكات واسعة النطاق، ويرسي أسس المصالحة والسلام. إن برنامجا كهذا لا بد وأن يتضمن عناصر أساسية منها معرفة الحقيقة وكيف حصلت هذه الانتهاكات ومن ارتكبها ولأي سبب وفي أي سياق، والمحاسبة والعدالة الجنائية، وتخليد ذكرى الضحايا، والتعويض وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات وتوفير ضمانات عدم التكرار، والمصالحة الوطنية. في الحالة السورية فإن عددا من التحديات يواجه العدالة الانتقالية منها الحجم الهائل والواسع النطاق للانتهاكات مما يعقد سبل معالجتها، فجريمة الإخفاء القسري على سبيل المثال طالت ما يربو على مائة ألف أسرة وما تزال قلوب الأسر ملوعة وهي تنتظر معرفة مصير أبنائها، وجريمة التشريد القسري نتج عنها دمار ملايين المنازل السورية وتشريد ملايين السوريين. ثاني هذه التحديات هو الوضع الاقتصادي المتردي في سوريا، والافتقار إلى الموارد اللازمة للتعويض المعنوي والمادي للمتضررين، فلا تتوفر الأموال الكافية حتى الآن لتعويض ضحايا التشريد القسري وهم بالملايين، وكذلك لذوي الاحتياجات الخاصة وأسر المفقودين والشهداء وبخاصة النساء والأطفال، وأيضا لضحايا الاعتقال التعسفي وأنماط التعذيب الوحشي وآثاره. ثالث هذه التحديات هو ضعف الجسم القضائي السوري بعد عقود طويلة من الهيمنة على

القضاء وإعاقة تطوره على يد النظام السابق. يضاف إلى ذلك عدم انضمام سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية وعدم وجود محكمة دولية خاصة لجرائم الحرب في سوريا مما يعقد مسألة محاسبة كبار منتهكي حقوق الإنسان في سوريا ممن فروا خارج البلاد. رابع هذه التحديات هو نشوء نزاعات حملت سمات جماعاتية إلى جانب الصراع الأساسي مع النظام البائد، مما يضيف تعقيداً إضافياً على مسألة السلم الأهلي والمصالحة. برغم هذه التحديات إلا أن أمام سوريا فرصة كبيرة لتصميم برنامج وطني للعدالة الانتقالية يساعد شعبها على تجاوز آثار الانتهاكات والانتقال نحو حالة السلم والمصالحة. أول هذه الفرص هو منطق الرحمة الذي خيضت به معركة ردع العدوان وحتى إسقاط النظام ورفض منطق الانتقام، وهو منطق لم يقتصر على القيادة فقط بل تبناه الشعب السوري بغالبه، وهو الأمر الذي يفسر أن أعمال العنف والصدام الأهلي تقتصر على حالات محدودة في مناطق محددة. برغم ذلك، فإن الحفاظ على هذه الفرصة ومنع تطور الأمور بشكل سلبي يهدد حالة السلم الأهلي يستوجب الإسراع في إطلاق برنامج العدالة الانتقالية السوري. ثاني هذه الفرص هو قناعة القيادة الحالية المعلن عنها في أكثر من مناسبة بضرورة العدالة الانتقالية لسوريا بما يوازن ما بين تحقيق الانصاف والتعويض للضحايا وإرساء أسس المصالحة الوطنية والسلم الأهلي، وآمل ان تترجم هذه القناعة إلى خطوات عملية في القريب العاجل. ثالث هذه الفرص هو انهيار مؤسسات النظام البائد الأمنية والعسكرية، وهي المنتهك الأكبر لحقوق الانسان في سوريا مما يزيد في إمكانية إعادة بناء هذه المؤسسات على قواعد جديدة تحترم حقوق الإنسان وكرامته. وأخيراً فإن المجتمع المدني السوري لطالما نادى أن تلتزم الدولة السورية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها خلال سعيها لمعالجة إرث الماضي من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، بتبني نهج شامل للعدالة الانتقالية، يكون فيه للضحايا مكانة مركزية وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال، وأن يكون هذا النهج وطنيا يقوم على شراكة روابط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني ذات الاختصاص، وأن يتضمن هذا النهج مجموعة متماسكة وشاملة من العمليات والتدابير القضائية وغير القضائية مبنية على مشاورات وطنية، بما في ذلك البحث عن الحقيقة، ومبادرات التقاضي، وبرامج جبر الضرر والإصلاح المؤسسي بحيث تضمن مراعاة الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجة انتهاكات جميع الحقوق بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكفالة عدم الإفلات من العقاب، وضمان عدم تكرار ما حدث.

- **في الشأن الاقتصادي:**

في مواجهة التحديات الاقتصادية الهائلة التي تعاني منها الدولة السورية ومصاعب المعيشة التي يعاني منها الشعب السوري، نحتاج إلى نهج اقتصادي يوازن ما بين المتطلبات الملحة العاجلة، وضمان الاستقرار الحوكمي والأمني، ووضع أسس اقتصاد متطور قادر على المنافسة وتوليد القيمة المضافة التنافسية ضمن النظام الاقتصادي الدولي، ولنا في دول عديدة خرجت من الحروب المدمرة وتطورت اقتصاداتها لتصبح في مصاف اقتصادات الدول المتقدمة أمثلة نستفيد منها مثل كوريا الجنوبية. إن سوريا تحتاج إلى نهج اقتصادي يستند إلى أسس منها:

- العدالة في توزيع الموارد الوطنية، وإيلاء الأولوية لمكافحة الفقر وخلق فرص العمل الكريم للنساء والرجال، وتطوير قوانين العمل لحماية مصالح وحقوق أصحاب رؤوس الأموال والعمال على حد السواء.
- تأمين البيئة السياسية والقانونية والتشريعية والأمنية القادرة على جذب رؤوس الأموال العربية والدولية للاستثمار في سوريا، وتأمين التسهيلات اللازمة لذلك.
- تطوير سياسات الشراكة بين القطاع العام والخاص واستكشاف النماذج الدولية المختلفة، وتطوير دور الدولة كضامن لحقوق المستثمرين وسلاسة العملية الاستثمارية.
- تنمية القطاعات الانتاجية المولدة للثروة كالزراعة والصناعة والنقل والسياحة وتشجيع التصدير.

- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وضمان سيادة القانون وكفاءة المؤسسات القضائية المختصة للبت بسرعة كافية في الخلافات ذات الطابع المالي والاقتصادي.
- التدرج في الانتقال نحو اقتصاديات السوق، فالاقتصاد السوري بحاجة إلى مرحلة زمنية من التعافي والتأهيل قبل ان تصبح مؤسساته ومنتجاته قادرة على التنافس في الأسواق الاقليمية والدولية، ولنا في مثال كوريا الجنوبية خير دليل على سلامة هذا النهج. فبعد الحرب الكورية اعتمدت كوريا الجنوبية على الهبات من الدول المانحة وتوجيه هذه الأموال والاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية المادية والتكنولوجية والعلمية فشكلت قاعدة صلبة للاقتصاد واتبعت سياسات حمائية للعملة المحلية، والقطاعات الانتاجية وخففت منها بالتدريج بالتزامن مع نمو الاقتصاد وإمكانياته إلى ان وصلت إلى مرحلة تستطيع فيها التنافس مع الاقتصادات العالمية، ويكاد اليوم لا يخلو بيت في العالم من منتج كوري جنوبي.
- الموازنة عند معالجة معضلات القطاع العام ومنها البطالة المقنعة، ما بين الكفاءة الاقتصادية والعدل وما بين متطلبات الاستقرار والسلم الأهلي وأن يكون ذلك بالتدرج وخلق فرص العمل البديلة.
- توجيه الرساميل والاستثمارات الخارجية والدعم المقدم من المؤسسات الدولية نحو القطاعات الانتاجية ومشاريع البنى التحتية المادية والتكنولوجية والتعليمية ومشاريع الاسكان، بما يشكل القاعدة الصلبة للاقتصاد المتطور.

وأخيراً فإنني أجدد دعائي لله عز وجل أن يوفقكم في عملكم هذا لما فيه خير السوريات والسوريين، وأن تكون جولات الحوار هذه فاتحة خير لمسار حوار وطني مستمر وشراكة بين جميع فئات المجتمع السوري في إدارة الواقع الراهن وصياغة المستقبل .

إن الشعب السوري شعب عظيم، صبر وكافح وحرر نفسه وبلده من أعتى طواغيت هذا العصر. إن الدرب وعر وصعب، ومازلنا في بداية الطريق، لكننا سننهض من تحت الركام، وسنبني بلدنا حراً كريماً عزيزاً ونخوض تجربتنا، وسننجح بتضافر جهود جميع بنات وأبناء الوطن، وتوفيق الله تعالى .

الرحمة لشهدائنا والتهنئة لمعتقلينا المحررين، والصبر والفرج لذوي المفقودين، والعودة الكريمة للمهجرين.

عاش الشعب السوري حراً كريماً على أرضه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.